الإستراتيجية الوطنية لتنمية المناطق الحدودية: الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم أنموذجاً

National Strategy for the Development of Border Areas: National Agency for the Creation and Attractiveness of the Territory

عائشة قادة بن عبد الله[1]*،

[1] جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، (الجزائر)، مخبر الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية.

Aicha Kada Benabdellah [1*,]

[1]University Abou Bekr Belkaid Tlemcen, Algeria

محمد سمير عياد[2]*،

[2] جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، (الجزائر)، مخبر الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية.

Mohammed Sami Ayad[2*,]

[2]University Abou Bekr Belkaid Tlemcen, Algeria

تاريخ الاستلام: 2022/05/23 تاريخ القبول للنشر: 2022/10/05 تاريخ النشر: 2022/12/30

ملخص:

تسعى الجزائر جاهدة إلى بلورة إستراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة لتأمين حدودها الوطنية؛ في ظل ما تشهده دول الجوار (ليبيا، مالي، النيجر..) من انفلات أمني وفشل دولاتي ساهم في تغذية النزاعات وتنامي التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة.

لهذا تركز الجزائر على تنمية المناطق الحدودية باعتبارها فضاءات جيواستراتيجية وتحييد كل ما من شأنه أن يؤثر على أمنها واستقرارها، بتسخير مختلف الآليات سواء باعتماد المقاربة العسكرية الصلبة القائمة على عسكرة الحدود ونشر المزيد من القوات العسكرية، أو باعتماد مقاربة تنموية شاملة قوامها الأمن الإنساني وتحسين فرص العيش، وخلق بيئة مزدهرة للأقاليم الحدودية.

من هذا المنطلق؛ ستحاول هذه الورقة البحثية التركيز على المقاربة التنموية التي يؤكد عليها صانع القرار؛ الذي تفطن إلى ضرورة ربط الأمن بالتنمية في المناطق الحدودية عن طريق توسيع خيارات التنمية وتوظيف مقومات المنطقة لصالح بيئة أكثر أماناً واستقراراً؛ وذلك في إطار جهود الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم التي تسعى إلى إعادة التوازن بين الأقاليم وترقيتها من خلال المخططات التنموية.

الكلمات المفتاحية: الأقاليم الحدودية، التهديدات الأمنية، التنمية، الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم.

* **قادة بن عبد الله عائشة:** Aicha.kadabenabdellah@univ-tlemcen.dz

Abstract :

Algeria is endeavouring to develop a comprehensive and integrated national strategy to secure Algeria's national borders; In the light of neighbouring countries (Libya, Mali, Niger..) From a security breakdown and the failure of my States contributed to the fuelling of conflicts and the growth of terrorist organizations and organized crime.

Algeria's focus is therefore on the development of border areas as geostrategic spaces and the neutralization of all that affects its security and stability by harnessing the various mechanisms, whether by adopting a solid military approach based on the militarization of borders, deploying more military forces, adopting a comprehensive development approach based on human security, improving livelihoods and creating a prosperous environment for border regions.

From this point of view; This paper will try to focus on the developmental approach emphasized by the decision maker; s development ", which implies the need to link security to development in border areas by expanding development options and leveraging the region for a safer and more stable environment; This is part of the efforts of the National Agency for the Creation and Attractiveness of the Territory, which seeks to rebalance and upgrade the territories through development schemes.

Keywords: border territories, security threats, development, national agency for the creation and attractiveness of the territory.

* قادة بن عبد الله عائشة: Aicha.kadabenabdellah@univ-tlemcen.dz

مقدّمة:

تشكل ثنائية الأمن والتنمية مطلباً أساسياً للدول والمجتمعات وحتى الأفراد على حد سواء، في ظل سوء الأوضاع الاجتماعية وانعدام التنمية واقترانهما بالتهديدات الأمنية كالتهريب، تجارة المخدرات، عصابات الإجرام وغيرها من الجرائم الأخرى التي باتت ترهق كاهل القوات الأمنية في أي دولة.

انطلاقاً من هذا، وإدراكاً لحجم التحديات التي تواجه أمن الدول الوطنية والتي تؤثر على استقرارها حاول صانع القرار توسيع نظريته إلى الأمن وبخاصة في المناطق الحدودية التي تعرف انعزالاً نسبياً مقارنة بالأقاليم الأخرى، بحيث تطرح فكرة تنمية هذه الأقاليم أولوية رئيسية لدى صانع القرار من خلال بلورة جملة من الخطط والاستراتيجيات التنموية الوطنية وعبر الوطنية.

تتمحور **الإشكالية الرئيسية** حول: ما هي مضامين الإستراتيجية الوطنية لتنمية المناطق الحدودية الجزائرية؟ وما هي آليات عمل الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم؟

تم اعتماد **المنهج الوصفي**؛ بتحليل ووصف الظاهرة المدروسة كما هي في الواقع دون إدخال تعديلات عليها، **منهج دراسة الحالة** بتسليط الضوء على الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم كآلية جديدة تم اعتمادها لدراسة المناطق والخروج بمخططات التنمية المحلية ورفع التقارير لوزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الإقليم، بالإضافة إلى الاستعانة **باقتراب صنع القرار** على اعتبار أن تبني مقاربة تنمية المناطق الحدودية نتاج عمليّة متكاملة مترابطة من الخطوات.

المبحث الأول

مفهوم المناطق الحدودية

ينطوي هذا المحور على المفاهيم الأساسية حول المناطق الحدودية وما هي الخصائص التي تتميز بها هذه الأقاليم.

المطلب الأول: تعريف المناطق الحدودية في الجزائر

يعبر عن الحدود خط قانوني يمثل حدود التراب الوطني والتحديد المكاني الذي يضمن لها التفرد، يتم تحديد الحدود الطبيعية بالجبال والأنهار والبحار، أو أن تكون حدود ناتجة عن تقسيمات قديمة وفرض إرادة واحدة (مؤتمر برلين 1885) كما هو الحال بالنسبة للحدود الإفريقية حيث أن ما يقارب 90% من الحدود فرضتها القوى الاستعمارية[1].

[1] – Amor Belhadi, «Les zones frontalières quelques éléments de problématique pour le développement socio-économique », octobre 2018,p.01.

تُصنف المناطق الحدودية في الجزائر إلى أربع مجموعات رئيسية، نستعرضها على النحو التالي:

1- المناطق الحدودية للساحل والتل: تقع هذه المناطق بولاية تلمسان غرباً وولاية الطارف شرقاً، تستقطبها مدناً كبرى مثل وهران غرباً، عنابة و قسنطينة شرقاً، تتميز بكثافة سكانية مرتفعة وبسهولة اتصالها بالساحل من خلال مختلف الهياكل والبُنى التحتية كالطرق والسكك الحديدية.

2- المناطق الحدودية للجبال: تقع هذه المناطق خلف الساحل بمنحدرات وعرة أعاقت اتصالها وزادت عزلتها بفعل عوامل الطبيعة، تتموقع شرقاً بين ولاتي الطارف وسوق أهراس، وغرباً بولاية تلمسان بكثافة سكانية ضعيفة.

3- المناطق الحدودية للهضاب العليا: تقع بولاتي النعامة غرباً وتبسة شرقاً، تضم شقين، المناطق الحدودية للهضاب العليا /شرق، والمناطق الحدودية للهضاب /غرب، وتعاني هذه الأخيرة من العزلة ومحدودية الكثافة السكانية.

4- المناطق الحدودية الصحراوية (الجنوب): تغطي هذه المناطق مساحة شاسعة بكثافة سكانية ضعيفة، تتأثر بمشكلة الحدود مع الدول المجاورة والتهديدات العابرة لها كالهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، إلا أنها تكتسي أهميّة إستراتيجية بفعل موقعها الجغرافي ومؤهلاتها الاقتصادية.

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، على الرابط الإلكتروني:

https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/

إن امتداد الجزائر الجغرافي على حدود برية تقدر بـ 6343 كلم، جعلها في اتصال مباشر مع جيرانها المغاربة والأفارقة من خلال الولايات الحدودية التي شكلت نقاط ارتباط (حسب ما يوضحه الجدول المرفق) أساسية عبرت من خلالها عن خصوصية تلك الأقاليم، بحيث يشكل مجموع المناطق الحدودية 262 بلدية موزعة على 12 ولاية حدودية.

الولايات الحدودية	العدد الإجمالي للبلديات	عدد البلديات الحدودية	البلديات الحدودية (%)
1. الطارف	24	08	33
2. سوق أهراس	26	05	19
3. تبسة	28	10	36
4. الوادي	30	04	10
5. ورقلة	21	01	05
6. إليزي	06	04	67
7. تمنراست	10	03	30
8. أدرار	28	03	11
9. تندوف	02	02	100
10. بشار	21	07	33
11. النعامة	12	04	33
12. تلمسان	54	07	13
مجموع المناطق الحدودية	262	57	% 22

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، على الرابط الإلكتروني:

https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar

المطلب الثاني: مشكلات المناطق الحدودية الجزائرية

تعاني المناطق الحدودية من نقص التنمية والعزلة بسبب سوء توزيع الثروة في منطقة دون أخرى، وهذا قد ساعد على تفشي المظاهر السلبية على غرار التهريب، زيادة معدلات الفقر، انعدام نظم الصحة، التعليم والصرف الصحي.

تعاني المناطق الحدودية من اللاتوازن في توزيع السكان، بحيث أن غالبيتهم يفضلون العيش في المدن لما توفره من إمكانيات مادية، ويبعدون عن المناطق الهامشية التي يجدون فيها صعوبة في التأقلم بسبب ضعف التنمية فيها، ويشجع بذلك النشاطات غير القانونية كالتهريب، تجارة المخدرات وإلى غيرها من المظاهر السلبية.

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، على الرابط الإلكتروني: ***https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/***

"تطرح الفضاءات الحدودية اليوم إشكالية في مجال تهيئة الإقليم تتمثل في العزلة ونقص البنى التحتية والقواعد الإنتاجية والخدمات والمرافق وكذا النزوح الكبير للسكان الذي يزيد في تفاقم الإختلالات القائمة بين هذه الأقاليم وباقي الوطن"[1]، فنقص الاهتمام الحكومي في هذه المناطق يفرز فضاءً سانحاً للأنشطة غير الشرعيّة، ويحرك التدفقات غير القانونية للأشخاص والبضائع من بلد إلى آخر[2].

تشهد المناطق الحدودية اليوم إشكالية خاصة في مجال تهيئة الإقليم، ويتجلى ذلك من خلال[3]:

- تأخر في ديناميكية التنمية.
- نقص في التجهيزات الجماعية والمنشآت القاعدية والخدماتية.
- العزلة ونقص الاتصال.
- البعد عن الأقطاب الحضرية.
- نقص الهياكل الأساسية للنقل.
- نقص القواعد الإنتاجية و فضاءات النشاط المجهزة.
- ضعف تنظيم سلاسل الإمداد.
- نزوح معتبر عبر الحدود الجنوبية.

زادت عمليات التهريب خلال السنوات الأخيرة لتصبح مورد رزق الآلاف من سكان المناطق الحدودية بين تونس والجزائر من جهة، وبين تونس وليبيا من جهة أخرى. ويؤمّن التهريب قوت مئات العائلات، خصوصاً تلك القاطنة على مقربة من الحدود. وارتفعت وتيرة تهريب الوقود والمواد الغذائية والأدوية ومختلف أنواع المخدرات وغيرها، خصوصاً خلال السنوات الأخيرة من جراء الانفلات الأمني في كلا الجانبين التونسي والليبي[4].

---

[1]– وكالة الأنباء الجزائرية، "تنفيذ الدراسات المتعلقة بتهيئة المناطق الحدودية فرصة لتحقيق توازن ذي بعد وطني"، في الموقع الإلكتروني: تاريخ الدخول: 2021/01/22، ساعة الدخول: 23:30. https://www.aps.dz/ar/algerie/52619

[2]–عبد الهادي عباد ومنير رابحي، "تنمية وتطوير المناطق الحدودية كآلية لمواجهة التهديدات الأمنية في دول المغرب العربي (مقاربة من منظور الاقتصاد السياسي). المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي. المجلد01، العدد 01، 2019، ص.09.

[3]– وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الإستراتيجية الوطنية المتعلقة بتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها"، في الموقع الإلكتروني، تاريخ الدخول: 2021/01/29، ساعة الدخول: 21:02. *https://www.interieur.gov.dz/*

[4]–مريم الناصري، "الدواب لتهريب البضائع عند الحدود التونسية"، العربي الجديد. في الموقع الإلكتروني: تاريخ الدخول: 2021/02/04، ساعة الدخول: 20:05. *https://www.alaraby.co.uk/*

المبحث الثاني

ثنائية الأمن والتنمية في المناطق الحدودية

إن تنامي سرعة التهديدات الجديدة في بيئة متوترة وفوضوية قد دفع صانع القرار إلى التفكير في الحلول والبدائل والمقاربات الجديدة الكفيلة لمجابهة التهديدات الأمنية.

المطلب الأول: تعريف الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم وآليات عملها

طبقاً لأحكام المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 11-137 المؤرخ في 23 ربيع الثاني عام 1432هـ الموافق 28 مارس 2011 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم، يهدف دفتر الأعباء إلى تحديد تبعات الخدمة العمومية الموكلة للوكالة، وتكلف بـ[1]:

– القيام لفائدة الدولة بكل خبرة لتحديد ميكانيزمات ووسائل جاذبية الإقليم المحددة في المخطط الوطني للتهيئة العمومية.

– فحص دراسات تأثير التهيئة العمرانية لكل الاستثمارات والتجهيزات والمنشآت غير المتوَّقعة بوسائل التهيئة العمرانية.

– ضمان مهام مساعدة التحكم في الأعمال، في إطار إعداد دفاتر الأعباء أو المذكرات التقنية أو كل مستند يتعلق بالتهيئة وجاذبية الإقليم.

– يتعيَّنُ على الوكالة أن تقدم كل ثلاثة أشهر للوزير الوصي عناصر الإعلام الخاصة بنشاطاتها وباستعمال الأموال التي منحتها لها الدولة.

– يتعين على الوكالة في كل سنة إعداد ميزانية السنة الموالية التي تتضمن ما يأتي:

– برنامج مادي ومالي للاستثمارات.

– برنامج التمويل.

المطلب الثاني: المخططات التنموية في المناطق الحدودية

الإقليم الوطني هو مجمع شامل ومتنوع لالتقاء فضاءات كبرى جغرافية، ثقافية، فإن تهيئة الإقليم غالباً ما كانت مرتبطة بالإقليم نفسه، وموجهة لتنميته نحو اتجاهات مؤكدة وأحياناً متباينة، ولمواجهة معظم التحديات يحتاج الإقليم الوطني إلى أداة للتخطيط قادرة على دفع وتنسيق تنميته وتنافسيته[1].

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية. السنة 51، العدد 73، 2014، ص-ص.34-35.

تسعى السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم المتضمنة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لآفاق 2030 (قانون 10-02 المؤرخ في 29 جوان 2010) إلى التوزيع الملائم للسكان والنشاطات الاقتصادية والهياكل الأساسية، مع مراعاة خصوصية كل إقليم. كما يبرز المسعى الذي تنتهجه الدولة، لضمان التوازن والإنصاف وإضفاء الجاذبية عبر كل فضاءات التراب الوطني وذلك في إطار التنمية المستدامة[2].

ويتطرق كل برنامج من برامج العمل الإقليمي العشرين لتطوير كامل لأهدافها وإستراتيجياتها وبرنامج عملها المفصل، وهي تمثل نظاماً للعمل المنسجم متسم بالتكامل الذي يدعو إلى الديمومة، ولإعادة التوازن والجاذبية والإنصاف الإقليمي من أجل إستراتيجية تهيئة وتنمية للجزائر في آفاق 2030، فتكون بالتالي الخطوط التوجيهية رهان للمخطط الوطني، ويتم ذكرها كما جاءت في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم[3]:

أ- من أجل إقليم مستدام:

يعني بناء إقليم يقيم علاقة متينة بين تهيئة الإقليم والديمومة، وهكذا تصبح قدرات الاستغلال وتثمين المورد المائي والتنوع البيولوجي مرابطة مع حمايتها، والأخذ بعين الاعتبار قدراتها على التجديد قصد تفادي وضعيات تشكل ضغطاً كالمخاطر الكبرى.

ب- إنشاء ديناميكيات إعادة التوازن الإقليمي:

يعني بحث حركية توازن جديدة بين الشريط الساحلي والمناطق الداخلية ووضع نظام حضري في خدمة الأقاليم، ومن أجل هذا يضع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ثلاث إستراتيجيات:

- إستراتيجية لإعادة هيكلة الفضاءات الساحلية والتلية، قادرة على إيصال نمو الساحل إلى مجمل الشريط التلي، وتعتمد هذه الإستراتيجية على إنشاء مدن الربط للتل تشكل بديلاً لتمركز التنمية في المدن الكبرى وحدها، وتسمح بتنمية أكثر نوعية.

- إستراتيجية تنمية طوعية للهضاب العليا، قصد تمكينها من تطوير الأنشطة والخدمات الضرورية للإبقاء على سكانها، بتدعيم الأنظمة الحضرية عبر مدن التوازن ومدن الربط في الهضاب العليا.

- إستراتيجية طموحة للجنوب تقوم على تثمين الموارد الهامة الخاصة به وجعل فضاء الجنوب جذاباً، مع دعم أشكال التعاون مع الهضاب العليا والشمال.

---

[1]- بلعيدي نسيمة، الجوانب القانونية لسياسة المدينة والعمران في الجزائر، (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قسنطينة01: كلية الحقوق، 2013-2014، ص.89.

[2]- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مرجع سابق ذكره.

[3]- بلعيدي نسيمة، مرجع سابق ذكره. ص-ص.89-92.

ج- خلق شروط جاذبية وتنافسية الأقاليم:

بتأكيد قدراتها على الإنتاج والتبادل وفق قواعد الاقتصاد العصري، وجذب المهارات والتكنولوجيات والاستثمارات الأجنبية؛ وهي ذات الفكرة التي أكدها الخبير "علي بن صديق" أن كل المشاريع الخاصة بالتكنولوجيات الحديثة لها انعكاس إيجابي على الإقليم، وهذا بالنظر إلى الحلول المقترحة لفك العزلة وهو ما يعتبر محفزاً لتنويع الاستثمارات الصناعية بالمناطق النائية[1].

د- تحقيق الإنصاف الإقليمي:

بضمان استدراك المناطق ذات العوائق باستباق تأهيل المناطق التي يمكن أن تتجاوزها التنافسيّة، وتنطوي على ثلاث عناصر أساسية: تحديث حضري، إصلاح الإدارة والتسيير، تأهيل المناطق ذات العوائق.

عند انعقاد الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الفرعية في أكتوبر 2018، كانت الأهداف الموضوعة تتعلق "بتعميم الإستراتيجية الوطنية لتخطيط وتنمية المناطق المحصورة، وذلك بشكل منسق وبصورة مشتركة. **رؤية متعددة القطاعات وعابرة للحدود**، وضمان اتساق إجراءات التنمية في المناطق الحدودية، التي بدأت بالفعل على المستوى المحلي، بهدف نهائي: تعويض بعض أوجه القصور، وتأمين السكان من خلال تحسين البيئة المعيشية للمواطنين (الإسكان، والتعليم، والتدريب، والصحة، والعمل، الطاقة، الصرف الصحي، الطرق)[2].

خلال زيارة رئيس الحكومة السابق "نور الدين بدوي" (2015-2019) لولاية تمنراست أكد على أن تنمية المناطق الحدودية مرهون بـ[3]:

- تجسيد شبكة الهياكل القاعدية ومن بينها الطرقات بالمناطق الحدودية.
- ضرورة الاهتمام بتطوير مؤهلات الإطارات العامة في قطاع الأشغال العمومية والنقل.
- يوجد حالياً طريق قيد الإنجاز يعبر المناطق الحدودية انطلاقاً من تينزاواتين مروراً بأدرار وتندوف إلى غاية الدبداب بطول 16.500 كلم وهذا من شأنه فك العزلة.
- تم تخصيص في 2018 ما قيمته 5.5 مليار دج لإنجاز عدة مشاريع في المنطقة.

---

[1]- نوال.ح، ""غول: الحكومة صادقت على مخطط ولائي لتهيئة الإقليم"، جريدة المساء. في الموقع الإلكتروني: تاريخ الدخول: 2021/02/07، ساعة الدخول: 21:07. *https://www.el-massa.com/*

[2] - Zoheir Siouane, « Tébassa : cap sur le développement de la zone frontalière », sur site : https://www.algerie360.com/, date : 04/02/2021, heure : 20 :40.

[3]- الإذاعة الجزائرية، "تأمين المناطق الحدودية مرهون بتجسيد شبكة الهياكل القاعدية"، في الموقع الإلكتروني: تاريخ الدخول: 2021/01/22، ساعة الدخول: 22:30. *https://www.radioalgerie.dz/*

– المساهمة في التنمية المحلية واستحداث الثروة ومناصب الشغل وبالتالي حماية الحدود ومكافحة التهريب.

توصل أعضاء المجلس الاستشاري لبلدية "تيميمون" إلى تحديد رؤيتهم الإستراتيجية لمستقبل إقليمهم بطريقة تشاركية على مدى 15 إلى 20 سنة، وذلك بمرافقة إطارات من الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم ومنسقة برنامج "كابدال" بتيميمون، كما سيعمل نموذج التنمية الاقتصادية المحلية الذي سيتم تحديده واختياره على مستوى بلدية تيميمون النموذجية على تقارب السياسات الوطنية والقطاعية وآليات دعم الاستثمار والتنمية الاقتصادية مع المكونات والمواهب الحقيقية لإقليم البلدية[1]، يهدف برنامج الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية –كابدال– إلى تعزيز قدرات الفاعلين في مجال التنمية المحليّة خاصة الأطراف ذات الصلة بالمجتمع المدني، مع الإشارة إلى أن البرنامج يتم تنفيذه في عشر بلديات نموذجية[2]؛ بلدية الخروب بقسنطينة، بني معوش ببجاية، تيقزيرت بتيزي وزو، جميلة بسطيف، أولاد عبد القادر بالشلف، الغزوات بتلمسان، مسعد بالجلفة، بآبار بخنشلة، تيميمون بأدرار، جانب بإليزي.

فالديمقراطية التشاركية كأسلوب إدارة وحكم تقوم على رباعيّة العلاقة بين الدولة، المجتمع المدني، القطاع الخاص والمواطن، وتتميّز هذه العلاقة بالشفافيّة وتكافؤ الفرص والتعاون والمراقبة والمساءلة خدمة للصالح العام[3].

أكد السيد الأمين العام لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية السيد "محمد أمين درامشي"، بتاريخ 02 ماي 2019 أن تنمية المناطق الحدودية تُعد أولوية إستراتيجية تحظى باهتمام أعلى السلطات في الدولة، منوّها بوجود إرادة قوية للنهوض بالبُنى التحتيّة والهياكل القاعدية والتنمية البشرية والاقتصادية لهذه المناطق، وفقاً لمبدأ العدالة في تنمية الأقاليم، وبالنظر إلى الرهانات الجيواستراتيجية التي تُشكلها لاسيما فيما يتعلق بتعزيز الأمن والوحدة الوطنية وتقليص الفوارق الجهوية بين مختلف جهات الوطن[4].

أوضح مجيد آيت سعادة –المدير العام للتخطيط وجاذبية استخدام الأراضي– في شرح منهج السلطات الجزائرية، أن الهدف هو تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هذه المناطق وتحسين المستوى المعيشي

---

[1]– ب. جلولي، "تحديد المخطط الإستراتيجي لبلدية تيميمون لبرنامج كابدال"، جريدة الجمهورية. في الموقع الإلكتروني: تاريخ الدخول: 2021/02/01، ساعة الدخول: 19:17. *https://www.eldjoumhouria.dz/art.php?Art=58106*

[2]– الجوار الأوروبي، "برنامج كابدال"، في الموقع الإلكتروني: تاريخ الدخول: 2021/02/07، ساعة الدخول: 21:21. *https://www.euneighbours.eu/*

[3]– فراحي محمد، "برنامج كابدال كآلية لإرساء التعاون الدولي من أجل تجسيد الديمقراطية التشاركية"، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية. المجلد 3، العدد 1، جوان 2019، ص.137.

[4]– وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، "تنمية المناطق الحدودية"، في الموقع الإلكتروني: تاريخ الدخول: 2021/01/22، ساعة الدخول: 20:48. *https://interieur.gov.dz/*

لسكانها، وتعزيز تماسك التراب الوطني، وضمان السيطرة على المناطق الحساسة، لاسيما من حيث تدفقات الهجرة والأنشطة غير المشروعة. وأضاف أن الأمر يتعلق أيضا بتعزيز الانفتاح على المغرب الكبير وإفريقيا[1].

المطلب الثالث: آفاق التعاون العابر للحدود للوطنية

تتسم المناطق الحدودية بالعديد من الخصائص المتشابهة والبيئة المناسبة التي تساعد على إرساء مشاريع مشتركة مربحة لكل الدول، بالنظر إلى ما تحتويه هذه المناطق من إمكانيات اقتصادية طبيعية وكتلة بشرية هائلة تسمح لها بالنهوض بالتنمية إن عرفت كيفية استغلالها على أحسن وجه.

يمكن أن تلعب الحدود دوراً موحداً حيث تنشأ التبادلات اليومية في بعض الأحيان ألفة بين الشعبين أو الدولتين على حد تعبير "ريجيس دوبريه" "أن الحدود لها وظيفة إيجابية كعامل حضارة وسلام"[2]، لذا فنجاح تنمية المناطق الحدودية وتطويرها مرهون بتضافر كافة الجهود لمواجهة التهديدات الأمنية وأن الاهتمام بالمقاربة الاقتصادية التنموية من شأنه أن تكون له نتائج مرضيّة ومحسوسة، ومن تم يتعين على دول المغرب العربي التعاون وإطلاق مشاريع التنمية الإقليمية وتحويل هذه الحدود إلى مناطق تعاون إقليمي من شأنها ترقية التنمية والتكامل الاقتصادي والاجتماعي لدول المغرب العربي لزيادة المشاريع والاستثمارات المشتركة[3]؛ وذلك بالنظر إلى ما تملكه دول الإقليم من خصائص مشتركة تاريخية، ثقافية، جغرافية..، وهو ما سيسهل عملية التكامل والاندماج الوظيفي بينها.

---

[1] - *Mounir el Figuigui, « algerie : lancement d'un programme de développement des provinces frontalières », sur site : https://afrique.latribune.fr/ , date : 04/02/2021, heure : 21 :35.*

[2] - *Milton gwawka, gugulethu ndebele, gertrude k. kachere, building the future of africa through sustainabe border management systems : a case of southern african states. International journal of innovate research & development. April 2016, p. 04.*

[3] – عبد الهادي عباد ومنير رابحي، مرجع سابق ذكره. ص.10.

بادرت الجزائر إلى طرح مشروع تنموي عابر للصحراء يربط بين نيجيريا، مالي، تشاد، النيجر، تشاد وصولاً إلى الجزائر ومنها إلى أوروبا، وهي خطوة نحو تمثين أواصر الترابط بين دول المنطقة، وتفعيل مسار التنمية بين الدول الإفريقية الغنية بثرواتها الطبيعية وحتى البشرية.

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، على الرابط الإلكتروني:

/https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar

طرحت إستراتيجية تجمع دول الميدان في الساحل سنة 2010 وهي تجمع بين الجزائر، مالي، النيجر وموريتانيا كمقاربة تستجيب وبشكل أكثر فعالية للتحديات الأمنية التي تواجهها، لاسيما الإرهاب والجريمة المنظمة، مع ربط هذه التهديدات بالفقر الذي يعبر المغذي الأساسي لها، فإستراتيجية دول الميدان هي رؤية موسعة للأمن تربط بين الأمن والتنمية، أضف إلى ذلك تشكيل لجنة قيادة الأركان المشتركة في أفريل 2010 ومقرها تمنراست، هدفها التنسيق بشكل أكثر نجاعة في مجال العمليات العسكرية لمكافحة التهديدات في الساحل[1].

على المستوى المغاربي، تسعى الجزائر إلى توسيع مجالات التعاون خاصة مع الدول التي تشاركها حدودها، فقد حظي التعاون الأمني بأولوية كبيرة خاصة حماية المناطق الحدودية من المد الإرهابي، وما يؤكد هذا هو عقد عدد من الاتفاقيات الأمنية (بين الجزائر، تونس، ليبيا) في مقابل ضعف المبادرات الاقتصادية التنموية، لهذا فالعمل على توسيع المقاربة التنموية بإشراك الفواعل المحلية سيسمح ببناء فضاء مغاربي تكاملي.

[1]– قط سمير، البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الجزائري، (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016-2017، ص-ص.198-199.

طرح الأستاذ "صالح زياني" ثلاثة محاور متكاملة للنهوض بتنمية المناطق الحدودية وهي[1]:

– دعم وإرساء مبادرات للشراكة الاقتصادية والاجتماعية بالاعتماد على الموارد المشتركة بين هذه المناطق.

– العمل المشترك لمواجهة التحديات المشتركة لاسيما في المجال الأمني أو حتى البيئي، خاصة وأن مضامينهما توسعت لتشمل أبعاداً مجتمعيّة وإنسانية تستدعي إشراك فواعل إضافية لمواجهتها.

– تشجيع التعاون المحلي بين مواطني هذه المناطق، بحيث يكون للجماعات المحلية مجالاً واسعاً للتدخل ضمن هذا السياق لاسيما من خلال الاستفادة من التجارب ذات القيمة والجودة في إدارة الشأن المحلي في كلا المنطقتين مثل التي تجعل المواطن منخرطاً بشكل فعلي في رسم السياسات العامة وإدارة الشأن العام المحلي.

– ترقيّة التعاون الثقافي في المناطق الحدودية لما لهذا الجانب من أهمية في تشكيل وعي أعمق بأهمية وضرورة التكامل بين أبناء هذه المناطق.

تسعى تونس إلى وضع نهج جديد يقوم على المشاركة الفعالة في جهود التنمية من خلال مشاريع التنمية المستدامة في المناطق الحدودية وتحسين ظروف المعيشة محلياً وإقليمياً، في الوقت تستكمل فيه انتقالها الديمقراطي[2]، بعد موجة الاحتجاجات التي عرفتها المدن التونسية نتيجة لسوء الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية، وقضايا الفساد السياسي الذي طبع فترة حكم "بن علي".

---

[1] – صالح زياني، "المناطق الحدودية الجزائرية التونسية بين جدلية المقاربة الأمنية والتنموية" في: الأزمات الحدودية: المعضلات والمخارج.
ط.1،الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2018، ص-ص.241-242.

[2] – *tap, « la stratégie de développement des zones frontalières permettra de désenclaver les régions les plus démunies », webmanager center. Sur site : https://www.webmanagercenter.com/Date : 04/02/2021, heure : 21 :08.*

الخاتمة

يعد التفكير في الأساليب الجديدة كآلية نحو الخروج من الأزمات والتهديدات الداخلية بمثابة نهج يعتمده صانع القرار لبلورة رؤية شاملة وموسعة للأمن، في ظل الفوضى واللاإستقرار التي باتت سمة من سمات العلاقات الدولية.

فإدراك صانع القرار الجزائري لحجم التهديدات الأمنية الداخلية دفعه إلى وضع إستراتيجية وطنية شاملة وجهت نحو تنمية المناطق الحدودية خاصة في ظل الاضطراب الإقليمي (تونس، ليبيا، مالي..) وحتى المشكلات الداخلية (الفقر، انعدام التنمية..) ما يفرض تنسيق الجهود الوطنية لمتابعة البرامج التنموية المحلية، في إطار الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم التي تعمل على خلق الفرص التنموية وإعداد الخطط الإستراتيجية بتكامل مختلف القطاعات المحورية لحل مشاكل الإقليم.

خلصت الدراسة إلى **النتائج** التالية:

– توسيع المقاربة التنموية لتشمل بذلك الفرد باعتباره محور العملية التنموية.

– تنطلق عملية تنمية المناطق الحدودية وفق إستراتيجية متكاملة شاملة لمواجهة مختلف التهديدات والتحديات الأمنية.

– تزخر المناطق الحدودية بإمكانيات طبيعيّة وبشرية هائلة يمكن استغلالها لتحقيق التنمية المحلية.

في حين أن **الاقتراحات** المتوصل إليها تمحورت حول:

– إشراك الفاعلين المحلين خاصة ساكني المناطق الحدودية في خطط التنمية المحلية.

– زيادة المخصصات المالية للمشاريع التنموية في تنمية المناطق الحدودية.

– تحسين قانون الاستثمار لجلب رؤوس الأموال وتحسين بيئة ومناخ الأعمال سواء للمستثمرين المحليين أو الأجانب.

– توسيع أطر التعاون العابر للحدود خاصة مع دول الجوار التي تشهد بيئاتها فوضى أمنية.

– توسيع البحث الأكاديمي وخلق فرص للتعاون العلمي بين الجامعة وبين مؤسسات الدولة، وكذا الاستعانة بمخرجات التعليم العالي خاصة الملتقيات والندوات العلمية.

قائمة المراجع:

أولاً: القوانين

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**. السنة 51، العدد 73، 2014.

ثانياً: الكتب

2- صالح زياني، "المناطق الحدودية الجزائرية التونسية بين جدلية المقاربة الأمنية والتنموية" في: **الأزمات الحدودية: المعضلات والمخارج**. ط.1، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2018.

ثالثاً: المقالات

3- فراحي محمد، "برنامج كابدال كآلية لإرساء التعاون الدولي من أجل تجسيد الديمقراطية التشاركية"، **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**. المجلد 3، العدد 1، جوان 2019.

4- عبد الهادي عباد ومنير رابحي، "تنمية وتطوير المناطق الحدودية كآلية لمواجهة التهديدات الأمنية في دول المغرب العربي (مقاربة من منظور الاقتصاد السياسي)**. المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي**. المجلد01، العدد 01، 2019.

5- Amor Belhadi, «**Les zones frontalières quelques éléments de problématique pour le développement socio-économique** », octobre 2018.

6- Milton Gwawka, Gugulethu Ndebele, Gertrude k. kachere, Building the future of africa through sustainabe border management systems : a case of southern african states ; **International journal of innovate research & development**. April 2016.

رابعاً: الرسائل والأطروحات الجامعيّة

1- بلعيدي نسيمة، الجوانب القانونية لسياسة المدينة والعمران في الجزائر، **(رسالة ماجستير غير منشورة)**. جامعة قسنطينة01: كلية الحقوق، 2013-2014.

2 -ط سمير، البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الجزائري، **(أطروحة دكتوراه غير منشورة)**. جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016-2017.

خامساً: المواقع الإلكترونية

1- وكالة الأنباء الجزائرية، "تنفيذ الدراسات المتعلقة بتهيئة المناطق الحدودية فرصة لتحقيق توازن ذي بعد وطني"، في الموقع الإلكتروني **https://www.aps.dz/ar/algerie/52619** تاريخ الدخول: 2021/01/22، ساعة الدخول: 23:30.

2- نوال.ح، ""غول: الحكومة صادقت على مخطط ولائي لتهيئة الإقليم"، **جريدة المساء**. في الموقع الإلكتروني: تاريخ الدخول: 2021/02/07، ساعة الدخول: 21:07. *https://www.el-massa.com/*

3- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الإستراتيجية الوطنية المتعلقة بتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها"، في الموقع الإلكتروني، تاريخ الدخول: 2021/01/29، ساعة الدخول: 21:02. ***https://www.interieur.gov.dz/***

3- مريم الناصري، "الدواب لتهريب البضائع عند الحدود التونسية"، **العربي الجديد**. في الموقع الإلكتروني: تاريخ الدخول: 2021/02/04، ساعة الدخول: 20:05. ***https://www.alaraby.co.uk/***

4- الإذاعة الجزائرية، "تأمين المناطق الحدودية مرهون بتجسيد شبكة الهياكل القاعدية"، في الموقع الإلكتروني: ***https://www.radioalgerie.dz/***، تاريخ الدخول: 2021/01/22، ساعة الدخول: 22:30.

5- ب. جلولي، "تحديد المخطط الإستراتيجي لبلدية تيميمون لبرنامج كابدال"، **جريدة الجمهورية**. في الموقع الإلكتروني:تاريخ الدخول: 2021/02/01، *https://www.eldjoumhouria.dz/art.php?Art=58106*

6- الجوار الأوروبي، "برنامج كابدال"، في الموقع الإلكتروني: تاريخ الدخول: 2021/02/07، ساعة الدخول: 21:21. ***https://www.euneighbours.eu/***

7- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، "تنمية المناطق الحدودية"، في الموقع الإلكتروني: ***https://interieur.gov.dz/***، تاريخ الدخول: 2021/01/22، ساعة الدخول: 20:48.

8-Mounir el Figuigui, « Algérie : lancement d'un programme de développement des provinces frontalières », sur site : ***https://afrique.latribune.fr/*** *, date : 04/02/2021.*

9-Tap, « La stratégie de développement des zones frontalières permettra de désenclaver les régions les plus démunies », webmanager center. Sur site : ***https://www.webmanagercenter.com/****;* ***d****ate : 04/02/2021, heure : 21 :08.*

10- Zoheir Siouane, « Tébassa : cap sur le développement de la zone frontalière », sur site : ***https://www.algerie360.com/****, date : 04/02/2021, heure : 20 :40.*